

المصطلح معيارا لجودة الترجمة القانونية

Terminology as an Indicator of Legal Translation Quality

حسينة بلوطي¹ ، عديلة بن عودة² ، خديجة مراكشي³Hassina BELLOUTI¹, Adila BENAOUA², Khadidja MERAKCHI³¹ جامعة الجزائر -2-، (الجزائر)، hassina.bellouti@univ-alger2.dz² جامعة الجزائر -2-، (الجزائر)، adila.benaouda@univ-alger2.dz³ جامعة الجزائر -2-، (الجزائر)، khadidja.merakchi@univ-alger2.dz

تاريخ النشر: 2021/12/28

تاريخ القبول: 2021/12/03

تاريخ الاستلام: 2021/11/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهمية المصطلح القانوني في إضفاء طابع التخصص على النصوص القانونية باعتباره أكبر مؤشر على جودة النص لاتصاله بالمادة العلمية القانونية والمفهوم الثقافي في ظل اختلاف النظامين القانونيين من منطلق القانون المقارن، لذا سنحاول معرفة العوامل التي تؤهله ليكون معيارا للجودة في الترجمة القانونية وفي هذا الصدد سنقوم بدراسة المصطلح القانوني ومميزاته مع التركيز على الفرق بين المصطلح والمفهوم، ثم نعرض على أهم التحديات التي يواجهها المترجم أثناء ترجمته، لننتقل بعدها إلى أهم التقنيات التي تضمن الدقة وتحقق الأثر المرجو من النص الأصلي لضمان الجودة في ترجمة الوثائق القانونية، بالإضافة إلى تعريف مفهوم الجودة في الترجمة القانونية بالاعتماد على معايير الوضوح والملاءمة والإيجاز التي تجعل من المصطلح القانوني مؤشرا رئيسيا على جودة ترجمة الوثائق القانونية.

كلمات مفتاحية: المصطلح القانوني، المفهوم القانوني، الجودة، النظام القانوني، معايير الجودة.

Abstract:

This study aims at highlighting the importance of legal terms in identifying the legal text features, which are regarded as a key element because they are connected to different legal systems and cultural concepts from the perspective of comparative law. Therefore, it is very important to know what are the main factors enabling them to become an indicator of quality in legal translation. In this regard, we have attempted to deal with legal terms and their main characteristics in a way to focus on the difference between the term and the concept. Then, we have opted for identifying the main challenges that may encounter the translator when translating. Finally, the study is extended to the adopted techniques in this field in order to achieve accuracy and the same effect to insure the quality in translating legal documents, as well as to the concept of quality in legal translation.

Keywords: Legal Terms; Legal Concept; Quality; Legal System; Quality Criteria.

1. مقدمة:

تعدّ إشكالية المصطلح من أهم العقبات التي تعترض الترجمة المتخصصة، مثلما هو الحال بالنسبة للترجمة القانونية التي تسعى دائما إلى محاولة معالجته والخوض في مسالكه وتحديد معالمه ووسائل استنباطه. إذ يكتسي المصطلح أهمية بالغة في النصوص القانونية باعتباره العنصر الجوهرى الذي يضفي طابع التخصص على هذا النوع من النصوص، ولقد ازداد الاهتمام به مع موجة الإقبال الكبير على الترجمة القانونية لتسهيل عملية التواصل والتبادل بين شعوب تنتمي إلى ثقافات وأنظمة قانونية مختلفة بمرجعية منفردة.

ويعتبر المصطلح وفقا لوستر (Wüster, 2014) بمثابة وسيلة تستعمل لإزالة الغموض عن التواصل العلمي والتقني، بالإضافة إلى كونه مؤشر على رقي وتطور اللغة من خلال تفعيله لعملية التواصل بين المختصين والمهنيين في شتى المجالات العلمية والتقنية والقانونية وغيرها، واللغة الإنجليزية خير دليل على ذلك.

لقد اهتم الكثير من المنظرين والباحثين بالمصطلح في الترجمة القانونية وحاولوا دراسته من جوانب عديدة من أجل تحري الدقة وضمان الجودة في الوثائق القانونية باعتباره المحور الرئيسي في هذه النصوص.

و في هذا السياق نشير إلى الباحثة حلبي (2013) التي تطرقت في بحثها الموسوم بـ "خصائص المصطلحات القانونية العربية والإنجليزية في الوثائق الدولية" إلى دراسة خصائص ومميزات المصطلحات القانونية في اللغتين العربية والإنجليزية بالاعتماد على منهجية مقارنة البعدين الدلالي والتركيبى لإظهار التباين الموجود بينهما بسبب اختلاف اللغتين مع محاولة التدقيق في التراكيب والمفردات.

وتركز سارسفيتش (Sarcevic, 1998) على فعالية وأهمية تحليل المفاهيم في تحديد نقاط التشابه والاختلاف بين المكافئ الوظيفي في النص الهدف و المصطلح القانوني في النص الأصلي لضمان الدقة في ترجمة المصطلح.

في حين يرى ساندريني (Sandrini, 1996) أنه من الضروري اللجوء إلى التحليل المقارن للمصطلحات القانونية في ظل الأنظمة القانونية المختلفة، مع التأكيد على مسألة إعادة النظر في مفهوم المكافئ بسبب غياب المكافئ المطلق بين الأنظمة القانونية، و غموض مفهوم المصطلح القانوني. و يهدف هذا التحليل إلى توفير معلومات مفصلة و دقيقة حول المصطلحات و المفاهيم المستعملة في الأنظمة القانونية المتصلة بها.

وجاء في كتاب كابري (Cabré, 1998) الموسوم بـ Terminology: Theory, Method and Application أن المصطلحات الموجهة نحو الترجمة تساهم في تأمين جودة النصوص المترجمة.

يتجلى من خلال هذه التعريفات أن للمصطلح القانوني أهمية كبرى في تحديد مدى جودة الترجمة في النصوص القانونية من خلال التركيز على توضيح المفاهيم المرتبطة بالأنظمة القانونية المختلفة لنقله بكل دقة من لغة إلى لغة أخرى. و إذا كانت الترجمة القانونية تعتمد أساسا على هذا العنصر الجوهرى للحفاظ على تماسك نصوصها و تحقيق اليقين القانوني، فما هي العوامل التي تؤهل إذن المصطلح القانوني ليكون مؤشرا رئيسيا على الجودة في الترجمة القانونية؟

تتم هذه الدراسة بالبحث عن السبل الكفيلة بضمان عامل الجودة في الترجمة القانونية، انطلاقاً من معايير معينة تضمن للمصطلح القانوني دور الريادة في تأمين مطلب الجودة. ولتقصي هذا الأمر ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعدّ ركيزة الدراسات اللغوية واللسانية بالإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن، فالمنهج الوصفي لتقديم بعض المفاهيم و التحليلي للقيام بتفكيك بعض المصطلحات من الجانب الدلالي والتركيبى لأمثلة مختارة من وثائق قانونية مختلفة. سنقوم في هذا الصدد بتقديم فكرة عامة عن أهمية المصطلح القانوني في ترجمة النصوص القانونية المختلفة، مع عرض أهم آراء المنظرين في هذا المجال ثم سنتطرق إلى خصائص النصوص القانونية، بالإضافة إلى تعريف ماهية المصطلح القانوني و مفهومه مع التركيز على الفرق بينهما لما له من أهمية بالغة في ترجمة هذا النوع من النصوص التي تنتمي إلى أنظمة قانونية مختلفة بمرجعيات منفردة من منطلق القانون المقارن. وسنعرض بعدها أهم التحديات التي تعترض طريق المترجم عند نقلها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية أو العكس، لننتقل إلى أهم التقنيات التي يمكن أن يتبناها المترجم توخيًا للدقة و لإحداث نفس الأثر في اللغة المنقول إليها بغية ضمان الجودة من خلال ترجمة مختلف الوثائق القانونية، بالإضافة إلى تحديد مفهوم الجودة في الترجمة القانونية و المعايير التي تضي على المصطلح القانوني صفة المؤشر الرئيسي على الجودة في مثل هذا النوع من النصوص.

2. النصوص القانونية:

لا يمكن التحدث عن أهم سمة في النصوص القانونية دون محاولة الإلمام بتعريف هذا النوع من النصوص وما يميزه عن باقي أنواع النصوص المتخصصة الأخرى كالنصوص التقنية و العلمية. ويعرفه كل من كريستال وديفي (Crystal & Davy , 1986) على أنه سند يتضمن الأحكام التي تنظم العلاقات بين الأطراف لتحديد الواجبات ومنح الحقوق، المشرع والقاضي والمحامي إلخ...وفقاً لأنماط معينة وصيغ أسلوب خاصة و عبارات ثابتة لا تتغير مع مرور الأيام لأنها ظلت خارج الاستعمال اليومي للغة المتداولة.

1.2 سمات النصوص القانونية:

يمكن تلخيص سمات النصوص القانونية الأساسية وفقاً لما ورد في بحث سعدية الأمين (2012) على النحو التالي:

1.1.2 على مستوى المفردات والتعابير:

تتضمن اللغة الإنجليزية بعض المفردات و العبارات اللاتينية لأن القانون الإنجليزي كغيره من القوانين الأوروبية يرجع إلى القرون الوسطى حيث كانت اللغة اللاتينية هي اللغة الرسمية بفعل قوة الكنيسة و نفوذها، كما هو الشأن بالنسبة للغة العربية التي تستخدم هي الأخرى عبارات قديمة لا توجد إلا في النصوص الدينية بحكم استناد القوانين والأنظمة للشريعة.

استعمال مفردات رسمية و نادرة الاستعمال في اللغة المتداولة للمحافظة على المعنى الأحادي و القانوني الكامل للمفردات على عكس المفردات الشائعة الاستعمال التي يتغير معناها من سياق إلى آخر، و ذلك لإضفاء الطابع الرسمي وفقاً لما يراه ألكاريز و هيوغز (Alcaez & Hughes, 2002).

استعمال صيغة المعطوفتين وهي تتكون من كلمتين قريبتين يربط بينهما حرف عطف وفقا لنفس المصدر المشار إليه أعلاه.

المتلازمات القانونية، حيث أن اللغة القانونية متلازمات ترد بانتظام في النصوص القانونية كما يشير إليها المصدر أعلاه.

استعمال العبارات القانونية المتكررة هو أمر شائع في النصوص القانونية، و هي بمثابة عبارات لغوية جاهزة—وجامدة لا تسمح بأي تغيير في شكلها وفقا لرأي بايكر (Baker, 1997) بسبب خضوع المصطلحات لتقاليد صارمة في التعبير و استعمال المفردات.

2.1.2 على مستوى التراكيب:

إن أهم ما يتميز به النص القانوني هو استعمال الجمل الطويلة المركبة، المتكونة من عدد من الجمل الاعترافية و شبه الجمل التي توضع أحيانا للتعريف بمصطلح ما، أو إضافة معلومة، أو توضيح مفهوم ما. و يعود طول الجمل وفقا لآلكاريز و هيوغز (Alcaez & Hughes, 2002) إلى كثرة استخدام الجمل الاعترافية و العديد من أدوات الحصر والتقييد و الربط، و هذا ما يجعل النص القانوني صعبا ومعقدا.

3. المصطلح القانوني:

إن المصطلح القانوني وفقا لما ورد على لسان كمال السباعي هو "ذلك اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يدل على مفهوم مجرد أو محسوس داخل مجال العلوم القانونية و هو المسئول على تحديد موضوع محل الدراسة."

أما المفهوم (concept) كما يراه جورج مونا (George Mounin, 1970) فهو معنى ذهني يحمل فكرة عن شيء أو تصور يصعب تحديد معناه الشامل في إطار مرجعي معين لاتصاله بمفاهيم و سياقات ثقافية مختلفة.

وعليه يعتبر المصطلح بمثابة العنصر الجوهر في لغة القانون. ويقسمه آلكاريز وبرين (Alcaraz & Brain, 2000) إلى فئتين، وتصنف الفئة الأولى ضمن المجموعة التقنية البحتة المستعملة في السياق القانوني لا غير على غرار law التي تعني قانون و power of attorney التي يقصد بها وكالة و affidavit للتعبير عن تصريح شرفي و bailiff بالنسبة للمحضر القضائي.

أما الفئة الثانية فتصنف ضمن المجموعة شبه التقنية التي اكتسبت معنى إضافي إلى جانب معناها المألوف نتيجة تعدد معانيها وفقا للسياق كما توضحه الأمثلة التالية:

إن كلمة assignment في اللغة العامة تعني مهمة، أما في السياق القانوني فتعني تعيين أو إحالة، وتستعمل عادة عندما تعين المحكمة القضاة لتكليفهم بالقضايا أو للعمل في محاكم أخرى بسبب غياب أو مرض القضاة. وتدل مفردة challenge في السياق العام على تحدي أو صعوبة، في حين تعبر عن الطعن في السياق القانوني، أي حق الشخص في الاعتراض على شيء ما في القضية، مثلما ما هو الحال بالنسبة لكلمة commitment التي يقابلها تعهد

أو التزام في اللغة المتداولة و تعبر عن إيداع أو أمر بإيداع في اللغة القانونية عند الأمر بإيداع شخص في السجن أو المصححة العقلية.

نستنتج من خلال الأمثلة أعلاه أن هذه الفئة تشكّل عقبات كبيرة أمام المترجم نظراً لتعدد معانيها من سياق إلى آخر و سنحاول الخوض في تفاصيلها فيما يلي.

1.3 خصائص المصطلح القانوني:

انطلاقاً من التعريف أعلاه، يتبيّن أن المصطلح القانوني يختلف عن مصطلحات العلوم الأخرى، كونه لا يكتفي بنقل العلوم فقط، وما توصّل إليه مجال اختصاصه من معارف موضوعية لتميّزه بما يلي:

1. ارتباطه بالمفهوم الثقافي النابع من عادات وتقاليد مجتمع معين يختلف إلى حد كبير في نظراته وتصوّراته عن الآخر، فهو بذلك يخضع للقيم الأخلاقية والاجتماعية التي تترك بصمتها في طبيعة ومحتوى القانون. وفي هذا السياق يشير فولكر (Volker, 2009) إلى أن اللغة القانونية الإنجليزية مرتبطة بنظام الكومن لو حيث لا يمكن استيعاب المفاهيم القانونية إلا ضمن سياق الكومن لو.

2. اتصاله بلغة معينة ونظام قانوني خاص، إذ تعتبر اللغة القانونية لغة تقنية خاصة و متخصصة متعلقة بالقانون و استعماله في وضعيات و حالات مختلفة لتحقيق الغاية المنشودة من القانون و هي تنظيم العلاقات و السلوكات البشرية في المجتمع. وفي هذا الصدد يشير شوير (Schauer, 1987) إلى أنّ المصطلحات القانونية تكتسب معنى مغايراً للمعنى المتداول في السياق غير القانوني. و أهم ما يميّز هذه اللغة المنفردة هو استعمال مفردات خاصة لا يفهمها عامة الناس، بالإضافة إلى خاصية الإبهام و الغموض الناتجة عن الفراغات القانونية ضمن نظام قانوني معين أو عند الانتقال من نظام قانوني إلى نظام قانوني آخر، مما يؤدي إلى عدم تطابق المصطلحات القانونية بين لغة و أخرى في ظل الاختلافات الموجودة بين العائلات القانونية كما توضحه سارسوفيتش في قولها:

“The act that each national law has its own terminological apparatus and underlying conceptual structure, its own rules of classification, source of law” (Sarcevic, 1997, p. 67).

وتأكيداً لما ورد أعلاه بات من الضروري الإلمام بالفروق الواردة بين الأنظمة القانونية، سيّما تلك المتعلقة بالنظام الأنجلوساكسوني والقانون المدني، إلا أنه لا يتأتّى ذلك إلّا من خلال القانون المقارن لتحقيق الجودة المنشودة في الترجمة القانونية أثناء نقل المصطلحات إلى اللغة الأخرى وفقاً لمقتضيات النظام القانوني الذي تنتمي إليه.

4. الأنظمة القانونية والقانون المقارن:

يتمثّل النظام القانوني وفقاً لما يراه ميريمن (Merryman, 1979) في مجموعة من السلوكات الممتدة جذورها في عمق التاريخ، والتي ترتبط بطبيعة القانون ودوره في المجتمع والسياسة وتنظيمه الخاص. فهو بعبارة أخرى مجموعة من القواعد الملزمة والمجرّدة والمقرّنة بالجزاء والمنظمة لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى كونه مجموعة من القواعد التي تبنى على أساسها مبادئ الدولة وتقتبس منها قوانينها. وينتمي كل نظام قانوني إلى العائلات القانونية المتعارف عليها و المصنفة

عموما حسب دافيد وبريلي (David & Brierly, 1985) ضمن الأنظمة أو العائلات، المتمثلة أساسا في العائلة الجرمانية الرومانية والنظام العام **Common Law** والقانون الاشتراكي والقانون الهندي والشرعية الإسلامية والقانون الإفريقي وقانون الشرق الأوسط، إلا أن أهمها تنحصر في العائلة الأنجلوساكسونية والعائلة الجرمانية الرومانية والشرعية الإسلامية.

1.4 العائلة الأنجلوساكسونية:

يتشكل النظام الانجليزي من دعامتين رئيسيتين نشأتا في ظروف تاريخية و سياسية مختلفة، ألا وهما النظام العام **Common Law** والعدالة **Equity**.

يعتمد النظام العام وفقا للباحث شاوش (2017) على البحث في وسائل و تقنيات تظهر التشابه بين قضية سبق الحكم فيها و قضية جديدة لم يصدر حكم فيها، منتهجا أسلوب القياس أو الموازنة بين القضايا من خلال الرجوع إلى الأحكام القضائية التي تجمع سنويا في ما يعرف بـ « year book » لتشكّل السابقة القضائية. أما العدالة **equity** فهي مجموعة من القواعد المستقلة و البسيطة و المرنة التي جاءت لسدّ ثغرات النظام العام. وتتميز إجراءات قواعد العدالة بأنها كتابية وتحقيقية مع غياب هيئة المحلفين خلافا لإجراءات النظام العام الشفوية و الواجهية التي تعرف باعتماد هيئة المحلفين. و تكتفي محاكم النظام العام من حيث المضمون بالحكم على خاسر الدعوى بالتعويض بينما تحكم محاكم العدالة على خاسر الدعوى بالتنفيذ العيني. أما من حيث المصطلحات، فيعتمد النظام العام على مصطلح الدعوى للتعبير عن النزاع المرفوع بين الأطراف في حين تعبّر محاكم العدالة عن نفس المصطلح باستعمال كلمة دعوى، و تستعمل محاكم النظام العام كلمة حق بينما تتبنى محاكم العدالة في هذا السياق كلمة مصلحة، كما هو الحال بالنسبة لمصطلح حكم الذي يقابله مصطلح أمر لدى محاكم العدالة. إذ لا ينقسم القانون الانجليزي إلى خاص و عام و إنما إلى نظام عام **Common law** و عدالة **Equity**.

2.4 العائلة الرومانية الجرمانية:

نشأ هذا النظام حسب نفس المصدر في أوروبا بصدر القانون المدني الفرنسي، و تبنته بعض الدول على غرار بلجيكا و لكسمبورغ وانتشر في إفريقيا وأمريكا وآسيا عن طريق الاستعمار، علاوة على مساهمة قوانينه المدونة في انتشار هذا المنهج. وتجدد الإشارة إلى التركيز على فكرة الاختلاف السائد بين الأنظمة القانونية المختلفة، بما فيها تلك التي تنتمي إلى نفس العائلة كما هو الشأن بالنسبة لهذه العائلة بسبب اختلاف الثقافات والأعراف والأنظمة السياسية والإدارية ومجال القانون الخاص نظرا لتفاوت درجة نمو هذه الدول، لأن الصعوبة الحقيقية في الترجمة القانونية كما يراها جيمار (Gémar, 1979) تتمثل في اختلاف الأنظمة القانونية في العالم. أما التشابه القائم بين هذه الأنظمة في مجال المفاهيم القانونية و المصطلحات وخصائص القاعدة القانونية من حيث العمومية والتجريد، فيرجع إلى وحدة مصدرها القانوني المتمثل في القانون الروماني و القانون الكنيسي. وما يمكن قوله في هذا الصدد أن القاعدة القانونية تحظى بأهمية أكبر من السابقة القانونية.

3.4. النظام الإسلامي:

يصنف الباحثون في مجال القانون المقارن النظام الإسلامي ضمن عائلة القوانين الدينية الاجتماعية، إذ يعرفها الدكتور مصطفى أحمد الزرقا على أنها "مجموعة الأوامر والأحكام الاعتقادية و العملية التي يوجب الإسلام تطبيقها لتحقيق أهدافه الإصلاحية في المجتمع". وأهم ما يميز هذا النظام اعتماده على مصطلحات فريدة ومختلفة عن مصطلحات الأنظمة القانونية الأخرى على غرار مصطلح الزكاة والطلاق الرجعي والطلاق البائن والكفالة وغيرها. لا يمكن الإحاطة إذن بكل هذه الفوارق الموجودة بين المفاهيم القانونية الحاملة لشحنة ثقافية في مختلف الأنظمة القانونية دون الاعتماد على القانون المقارن واللسانيات القانونية.

5. القانون المقارن:

إن القانون المقارن ليس مجموعة من القواعد التي تنظم حياة المجتمع و لا فرعاً من فروع القانون الخاص أو العام، لكنه دراسة قانونية أو بحث قانوني قائم على أساس المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر لجعل القانون أداة إدراك و فهم و تفسير لوجهة نظر الطرف الآخر. وإذا كانت الترجمة القانونية في نظر جيمار (2019) نقطة تقاطع بين القانون و الثقافة، فهي إذن عبارة عن ممارسة للقانون المقارن بالاعتماد على التحليل المقارن في إطار الدراسات اللسانية القانونية من خلال تحليل المصطلحات والمفاهيم التي تبين مختلف الصعوبات التي يواجهها المترجم في نقلها من لغة إلى أخرى، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا باللجوء إلى القانون المقارن. ويقول نفس الباحث في هذا الصدد ما يلي:

« La comparaison des droits doit permettre au traducteur d'arriver à une quasi-certitude dans ses choix de traduction » (Gémar, 2012, p. 12).

مما يؤكد أهمية القانون المقارن في بلوغ الدقة و الجودة في ترجمة المصطلح و مفهومه.

وتتمثل أساليب المقارنة عموماً بالاستناد إلى المصدر أعلاه فيما يلي:

- أ- **المقابلة** : وهي عبارة عن مقابلة قانون بقوانين أخرى للتعرف على مواضع التشابه والاختلاف.
- ب- **المقاربة**: تقتصر هذه الطريقة على دراسة أوجه التشابه والتقارب بين القوانين المستشابهة في البنية والخصائص والمستمدة من مصادر مشتركة. وتطبق في مجال توحيد القوانين التي يقوم نظامها القانوني على الازدواجية.
- ج- **المضاهاة**: تقوم المضاهاة على تحديد أوجه الاختلاف و التباين بين القوانين المختلفة.
- د- **طريقة المقارنة المنهجية**: تقوم هذه الطريقة على تحليل القاعدة القانونية في النصوص الأجنبية من خلال بحث العلاقة بين العناصر الجزئية، وتسمى بالمقارنة الجزئية، ثم دراسة النظام الذي يحتويها مع تحديد موقعها من المنهج بصفة عامة، وتسمى بالمقارنة الكلية.
- ولا تثبت هذه الطريقة نجاحها إلا بمعرفة القانون الأجنبي معرفة موضوعية كاملة من خلال الإحاطة الشاملة بأحكامه و لغته و مصطلحاته.
- كما أن القانون المقارن يسمح للمترجم بالإطلاع على التحولات و التعديلات التي تمس الأنظمة القانونية في عصر العولمة و الانفتاح الدولي حيث تسافر القاعدة القانونية بسرعة فائقة من خلال المواقع الاجتماعية وهذا ما يؤكد جيمار في قوله:

« C'est vers le droit comparé qu'il faut se tourner pour mieux saisir les subtilités de l'évolution des systèmes juridiques » (Gemar, 2019, p. 16).

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التقيّد بظاهر الكلمات والمصطلحات دون الاهتمام بفحوى الرسالة وسياقها يؤدّي حتما إلى إنتاج مكافئات غير ملائمة، سيّما ضمن نظامين قانونيين مختلفين. ولذا يتعيّن تحديد الفارق بين مفاهيم المصطلحات القانونية من خلال سلّم درجات التكافؤ كما ينصّ عليه جيمار في المصدر المذكور أعلاه.

6. طبيعة التحدّيات:

تصنّف صعوبات ترجمة المصطلحات القانونية وفقا لجيمار (2017) في ثلاث فئات أساسية، فتكون إما لغوية أو قانونية أو لغوية و قانونية معا.

1.6 الصعوبات اللغوية:

تتمثّل أهم الصعوبات اللغوية في ترجمة المصطلحات القانونية الواردة في النصوص القانونية المختلفة كالعقود والاتفاقيات والقوانين الأساسية في استعمال مصطلحات قديمة وغير متداولة في اللغة الإنجليزية العامة على غرار:

• **Bequeath**: يوصّي بـ أو يهب إرثه.

• **Ex.officio**: بحكم منصبه.

تعتبر ندرة استعمال مثل هذه المصطلحات من أهم العوائق التي تواجه المترجم أثناء نقلها إلى العربية، بالإضافة إلى استعمال مصطلحات قانونية أخرى غريبة تعود جذورها إلى اللغة اللاتينية مثل عبارة **contra jus belli** إشارة إلى "خلفا لقانون الحرب" وعبارة **de jure recognition** إشارة إلى "اعتراف قانوني".

يرجع بعض اللغويين من أمثال كريستال (Crystal, 2004) غرابة بعض المصطلحات أو الألفاظ القانونية الإنجليزية إلى أسباب تاريخية ترتبط بالغزوات التي اجتاحت أراضي إنجلترا وأثّرت تأثيرا واضحا في النصوص القانونية لاحتوائها على عبارات شاذة أو عبارات تكون لها مترادفتين من قبيل (**aid and abet**) أو عبارات مزدوجة، واحدة بالفرنسية والأخرى بالإنجليزية كعبارتي (**will and testatment**)، (**sole and exclusive**).

كما ترتبط الصعوبات اللغوية عموما بالترجمة الرديئة الناجمة عن استعمال عبارات غير ملائمة في نقل مصطلح لغة المصدر من خلال تقليده دون مراعاة السياق الوارد فيه، فالبعبارة الإنجليزية **on its face** التي تحمل معنيين لا يمكن الفصل بينهما إلّا من خلال الرجوع إلى السياق كما يظهر جليّا في التعريفين التاليين، فالأول **the Black's Law Dictionary** يخصّه بمعنى "الوضوح" من خلال ما يلي:

“That which is clear and evident by inspection or the plain words that are written”

و الثاني: **the West's Encyclopedia of American Law** بالمعنى "في بادئ الأمر" في سياق قانون

الأعمال، كما يتبيّن مما يلي:

The term applied most frequently in business law to mean the apparent meaning of a contract paper, bill, bond, record or other such legal document.

A document might appear to be valid on its face, but circumstances may modify or explain it, and its meaning or validity can be altered.

نستنتج مما سبق أن هذا المصطلح يمكن أن يعبر في عبارة "Judgment void on its face" عن مفهوم البطلان بكل وضوح من خلال عبارة "حكم ظاهر البطلان" لاتصاله بمفردة حكم وعن مفهوم "في بادئ الأمر" في المثال الثاني: "To be valid on its face" لأنه بالرجوع إلى عبارة document may appear valid الوثيقة ستكون سارية المفعول منذ البداية، فالجودة لا تتحقق إلا من خلال فهم السياق الصحيح لتوخي معيار الدقة والوضوح في نقل المصطلح كما يتبين ذلك من خلال قول سيكارا:

“The reason why no single standard will suffice is that quality is context dependent” (Secara, 2005, p. 39).

كما يواجه المترجم في هذا الاتجاه صعوبات ترتبط بتعدد معاني المصطلح الواحد في سياقات مختلفة لاقتراحه بعبارات و مفردات تكسبه معنى آخر، نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

• **Proceedings** التي تعني الإجراءات القضائية تأخذ معاني متعددة حسب السياق لتكون دعوى استشارية إذا ما اقترنت بـ **Advisory proceedings** ودعوى مستعجلة في سياق **Summary proceedings** ووقائع الجلسة في **Proceedings of the court**.

• **Claim**: يمكن لهذا المصطلح أن يعبر عن طلب أو مطالبة أو شكوى أو دعوى أو ادعاء فعبارة **To base claim on** تعني أسس طلبه على، وعبارة **To assert claim to** تقابلها أكد حقه في الحياة.

• **Abuse**: تتعدد معاني هذا المصطلح بين سوء والإساءة و التعدي و الانتهاك و التجاوز و التعسف، و لا يمكن تحديده إلا من خلال السياق كما هو وارد في الأمثلة التالية: **Abuse of Discretion** يقابله إساءة التقدير و **Treatment abuse** هو سوء المعاملة و **Abuse of authority** هو تعسف في السلطة و **Abuse of honor** يعبر عنه بانتهاك العرض.

يعدّ إذن تعدّد معاني المصطلح القانوني ظاهرة لغوية شائعة في الترجمة القانونية تجعلها أكثر تعقيداً، لذا يتعين على المترجم الامام بمختلف المعاني للتمكن من تحديد المعنى وفقاً للسياق من خلال تحليل المفردات المتصلة به والتي تؤثر فيه لتكسبه معنى جديداً يكون حداً فاصلاً بينه و بين المعاني الأخرى توخياً للدقة في نقل المصطلح باعتبارها معياراً مهماً في جودة النصوص القانونية.

2.6 الصعوبات القانونية:

يرتبط هذا النوع من العقبات بتباين مفاهيم المصطلحات القانونية من لغة قانونية إلى أخرى ضمن أنظمة قانونية مختلفة بمرجعية دينية و ثقافية و تاريخية و سياسية منفردة تضفي عليها الغموض أحياناً وفقاً لما يراه جيستاس في قوله:

« Toute notion juridique abstraite est un piège car elle risque d’englober des objets auxquels les auteurs de la définition n’avaient pas songé » (Jestas, 1989, p. 82).

وهذا ما يظهر جلياً من خلال التعامل مع المصطلحين القانونيين العربي والإنجليزي Charitable trust والحبوس، اللذين يتفقان في ظاهرها من حيث مبدأ وقف ملك، عقاراً كان أو منقولاً من أجل المصلحة العامة كبناء دار للأيتام أو مستشفى... إلخ أو لفئة معينة من المجتمع، دون أن يكون قابلاً للتنازل أو الحجز أو التـقـادم وعليه فهما متقاربان لكنهما غير متطابقين بسبب اختلاف المرجعية الدينية والقانونية، فالأول مستمد من القيم المسيحية ويحكمه نظام الكومن لو، أما الثاني فمستمد من القيم الإسلامية وتسيّره الشريعة الإسلامية. يبيّن هذا التحليل المقارن إذن درجة التفاوت في التكافؤ بين المصطلحين، مما يجعل القارئ يفهم الفوارق بينهما من خلال رفع اللبس والغموض، ويتحقق بذلك معياري الوضوح والدقة لضمان الجودة في الترجمة.

وتجدر الإشارة أيضاً في هذا السياق إلى ذكر صعوبة فهم وظيفة المصطلح القانوني ضمن مجموعة المفاهيم الخاصة بنظام قانوني معين، فمصطلح barrister مثلاً خاص بالنظام الإنجليزي و يقابله محامي المرافعة، في حين solicitor من نفس النظام يتولى إجراءات الدعوى قبل المرافعة و بالنسبة لمصطلح lawyer فيدلّ على أي شخص يمارس مهمة القانون، قد يكون محامياً أو ممثلاً قانونياً. أما مصطلح المحامي في الأنظمة القانونية العربية فيتولى مهام إجراءات الدعوى و المرافعة معاً. لا يمكن فهم و ترجمة هذا النوع من المصطلحات إلى اللغة المنقول إليها إلاّ من خلال فهم وظيفتها في النظام القانوني للغة المنقول منها كما ركّزت عليه سارسوفيتش (Sarcevic, 1997).

يشكّل التباين الثقافي بين المصطلحات القانونية في هذا المنحى حاجزاً كبيراً أمام المترجم لنقلها إلى لغة أخرى بسبب انتمائها إلى لغة بخلفية ثقافية مغايرة للغة المنقول منها، كما هو الحال بالنسبة لمصطلحات الشريعة الإسلامية المرتبطة خاصة بالأحوال الشخصية على غرار الطلاق الرجعي و الزكاة و العدة التي لا نظير لها في النظم القانونية الأخرى لأن الطلاق الرجعي مثلاً يوحي إلى إمكانية مراجعة الزوجة خلال أو بعد انقضاء مدة العدة و هذا الأمر غريب على الإنسان الإنجليزي.

3.6 الصعوبات اللغوية القانونية:

تمتد هذه الصعوبات إلى صعوبات لغوية و قانونية في نفس الوقت و تتمثل أكثر الحالات شيوعاً، و من أبرز الأمثلة التي توضّح هذا النوع من الصعوبات، نذكر العبارة القانونية الإنجليزية التي كثيراً ما ترد في أنواع عديدة من العقود على غرار بعض القوانين الأساسية للشركات وهي jointly and severally. وتحتاج هذه العبارة إلى تمعن دقيق في معناها للتمكن من ردّها بسلاسة في اللغة المنقول إليها، فبالرجوع إلى القاموس Black's Law Dictionary نستشف ما يلي:

A special or limited partnership, where the contract is between one or more persons who are general partners, and jointly and severally responsible, and one or more other persons who merely furnish a particular fund or capital stock.

إن العبارة سالفة الذكر استعملت للدلالة على أن المسؤولية قد تكون مشتركة أو فردية، و عليه يكون من الأنسب ترجمة هذه العبارة بمفردة واحدة وهي "بالتضامن" لأننا إذا ما تمسكنا بالتركيبية الأصلية و أضفنا مفردة "بالاشتراك"، فإننا نخلّ

بالمعنى المراد من هذا المصطلح ولا نحدث نفس الأثر القانوني، لذا بات من الضروري في هذه الحالة ترجيح المفهوم القانوني لهذه العبارة المنتمية للكومن لو على المفهوم اللغوي حتى لا نحدث تناقض من خلال الجمع بين المفردتين، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتطبيق في المحكمة لأن المسؤولية لا تقتضي دفع الأموال من كافة الأطراف.

7. التقنيات المستعملة لضمان جودة الترجمة:

من أهم التقنيات التي يلجأ إليها المترجم لنقل المعنى والأثر القانوني للمصطلح حفاظاً على تماسك النصوص القانونية و ضماناً لجودتها نذكر ما يلي:

1.7 المكافئ الوظيفي "Functional equivalent":

هو ترجمة المصطلح القانوني بما يكافئه و يجانسه وظيفياً في النظام القانوني للغة المنقول إليها وتعرّفه سارسوفيش على النحو التالي:

“The legal functional equivalent as a term in the target system designating a concept or institution, the function of which is the same as that in the source legal system” (Sarcevic, 1988, p. 964).

وتقسّمه في هذا الصدد إلى ثلاث فئات وهي المكافئ الأقرب والمكافئ الجزئي وانعدام المكافئ، إذ لا يمكن تحقيق النوع الأول إلاّ إذا كان النظامين القانونيين على درجة كبيرة من القرابة مثل استعمال النظام القانوني الجزائري لمصطلح المذكورة الجوابية واعتماد النظام القانوني اللبناني على مصطلح اللائحة الجوابية.

أما المكافئ الجزئي فيمكن اللجوء إليه عند وجود أوجه تشابه بين النظامين مع إمكانية توضيح الاختلاف كما هو الشأن بالنسبة لمصطلح مدير الذي يعني حسب معجم المعاني الجامع "كل من يتولّى إدارة عمل أو مؤسسة ويكون مسؤولاً على حسن التنفيذ"، ولا يطابق تماماً المصطلح الإنجليزي manager كونه يعني وفقاً لقاموس Merriam-Webster الشخص الذي يشرف على تسيير مؤسسة أو فرقة عمّال. وهذا يعني أن مصطلح مدير أوسع من manager.

وفيما يخص انعدام المكافئ فالأمثلة كثيرة في هذا المجال لاختلاف العائلة القانونية للنظامين القانونيين العربي والإنجليزي، نذكر منها مصطلح common law wife الذي يعني "امرأة تعيش مع رجل دون زواج"، وهو مصطلح غير موجود في النظام القانوني العربي لاعتبارات دينية وثقافية، وعليه يكون المكافئ الوظيفي الأنسب خلية.

ويجذب جيمار (Gemar, 1995) استعمال التكافؤ الوظيفي في ترجمة العقود إلاّ أنّه لا يمكن تعميم ذلك في جميع الحالات بسبب اختلاف العائلات القانونية.

2.7 المكافئ الدلالي أو المعجمي "Formal or lexical equivalent":

وهو ترجمة المصطلح القانوني بما يقابله معجمياً خصوصاً في حالة اختلاف النظامين القانونيين و غياب المكافئ الوظيفي، أي ترجمته ترجمة حرفية طالما كان ذلك ممكناً، كما يتّضح في قول نايدا:

“Formal equivalence focuses on the need to pay attention to the form contents contained in the message” (Nida, 1964).

وتعزيزا لهذا التعريف نذكر الأمثلة التالية التي تبين هذا النوع من التكافؤ: Decree = مرسوم،

Supreme court = المحكمة العليا، Judge = قاضي، Crime = جريمة.

3.7 الشرح في المتن "Paraphrase":

يعرف نيومارك هذه التقنية على أنها “Amplification or explanation of the meaning”

(Newmark, 1988, p. 88). وتستعمل في غياب المكافئ الوظيفي أو المعجمي لارتباط بعض المصطلحات بنظام

قانوني معين و شحنة ثقافية مغايرة لا تفهم بذاتها دون شرح مناسب أو وصف لها كي يتم التواصل المنشود بين اللغتين

وعلى سبيل المثال نذكر ما يلي:

- **De Facto**: تعني شركة فعلية و إن لم تستوف الشروط القانونية اللازمة.

- **مصطلح حلول** الوارد في عقود الزواج على النحو التالي: على صداق قدره عشرة آلاف دينار جزائري

قبضت منه الزوجة خمسة آلاف و الباقي مازال بذمة الزوج **حلولاً**، فكلمة حلول هنا لا يوجد لها مكافئ في

اللغة الإنجليزية لغياب هذا المصطلح في نظامها القانوني و سياقها الثقافي، لذا يتعين فهمها أولاً في العربية ثم

شرحها في اللغة الإنجليزية **Before the consumation of mariage**.

- **Widow's quarantine**: مدة الأربعين التي تبقى خلالها الأرملة في بيت زوجها و ينبغي أن يحدّد فيها

نصاها من التركة.

يمكن القول أن تقنية الشرح في المتن تبقى أفضل من الشرح في الحاشية لأن عملية الشرح تبدو طبيعية و لا ينتبه

لها القارئ.

4.7 النقحرة "Transliteration":

يدلّ المصطلح الإنجليزي Transliteration على تمثيل حروف لغة ما بحروف لغة أخرى لنقل صوتها ما تعذر

ترجمته إلى اللغة المنقول إليها. وفي هذا المنحى يشير **السواحلي** قائلا:

وتحت هذا المصطلح العام يمكن أن تندرج كثير من المصطلحات الخاصة، فنقل الكلمات العربية إلى الحروف

اللاتينية/الرومانية المستخدمة في كتابة اللغات الأوربية و غيرها يسمى رومنة Romanization أو لتنة

Latinization، أما نقل الكلمات الأعجمية إلى الحروف العربية يسمى عورية Arabization، وهو

يختلف عن التعريب الذي تُغيّر فيه الكلمات الأجنبية من الناحية الصوتية و الوزنية لتتفق مع الأوزان العربية

(2020، صفحة 6).

ولا يمكن الاعتماد على هذه التقنية إلا في حالة استفاد كافة التقنيات المشار إليها أعلاه، وتستعمل أيضا أثناء ترجمة

الوثائق الرسمية للحفاظ على الأسماء بصورة صحيحة إذ لا يمكن أن تظهر قيمتها إلا خلال تذوق وفهم القارئ للمصطلح

المنقحر كمصطلح الديمقراطية مثلا كونه غير غريب على القارئ العربي.

5.7 وضع مصطلح جديد "Neologism":

يمكن تبني هذه التقنية في حالة استنفاد كافة الحلول السابقة الذكر في ترجمة مصطلح قانوني من لغة نظام قانوني معين إلى لغة نظام قانوني آخر، فهو في نظر دو غروت (De Groot, 1999) استعمال مصطلح في اللغة المنقول إليها دون أن يكون جزءاً من مصطلحات لغة نظامها القانوني. وفي هذا السياق يجب اختيار اللفظة المناسبة دون أن تكون لها أية وظيفة اصطلاحية أو دلالية في اللغة المنقول إليها. ومن أهم ما يجب مراعاته حسب نفس المصدر أعلاه هو عدم اختيار المصطلح بصورة عشوائية مع إضفاء طابع الشفافية عليه ليتمكن رجل القانون من فهم معناه.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة إخضاع عملية وضع المصطلحات الجديدة إلى المعايير المعمول بها لدى المؤسسات المختصة بضبط المعايير في هذا المجال لاجتناب الوقوع في فوضى المصطلح وتكريساً لمبدأ اتفاق أهل العلم وشيوع المصطلح، و في حالة غياب المؤسسات الأكاديمية و المهنية المهتمة بهذا المجال.

والغرض من وراء عرض مختلف التقنيات المستعملة في ترجمة المصطلح القانوني هو التحقق من مدى فاعليتها في ضمان جودة المصطلح من خلال استيفاء الشروط التي تجعله العامل الرئيسي في تحديد جودة النص من خلال رسم حدود النص وتأطير مفاهيمه فتكسبه الصبغة القانونية والطابع التقني على فحواه.

8. مفهوم الجودة في الترجمة القانونية:

يعدّ موضوع الجودة في الترجمة القانونية وتقييمها من أكثر المسائل إثارة للنقاش باعتباره مطلباً يومياً يفرضه الواقع لمحاولة تقليص الذاتية في عملية التقييم إلى أكبر قدر ممكن، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الاتفاق حول مفهوم موحد لجودة الترجمة سواء في المجال الأكاديمي أو المهني ويرجع ذلك من منظور هاوس (House, 1997) إلى اختلاف الآراء حول الترجمة التي تؤدي إلى تعدّد طرائق تقييم جودة الترجمة. و إن كان تقييم الجودة في الترجمة القانونية من الجانب النظري يركّز على تقييم عملية الترجمة و كفاءة الترجمة و منتوج الترجمة، فإن تقييم الجودة في الترجمة القانونية من الناحية المهنية يهتم بالمنتوج من خلال تصنيف الأخطاء بين أخطاء بسيطة و أخطاء جسيمة لكنهما يتفقان في كون المصطلح القانوني أهم مؤشر على جودة النصوص القانونية كما أشار إليه راموس (Ramos, 2014)، بالإضافة إلى الدقة القانونية و عناصر أخرى لا يسعنا ذكرها في هذا المقام.

9. معايير الجودة في ترجمة المصطلح القانوني:

من أهم المعايير التي تجعل من المصطلح القانوني أهم مؤشر على الجودة في ترجمة النصوص القانونية نذكر ما يلي:

1.9 الوضوح (Clarity):

يجب أن يكون المصطلح واضحاً لا يشوبه أي غموض في المعنى أو المبنى و أن يكون مفهوماً سهلاً التأويل إذ يقول جيمار في هذا الصدد:

« Pour être bien compris, les mots doivent être employés le plus possible dans leur sens propre, afin de prêter le moins possible à la confusion » (Gemar, 1995, p. 61).

2.9 الملاءمة (Adequacy):

يقصد بالملاءمة الإحالة على مفهوم واحد لا يقبل تأويلات متعدّدة و لا يتأتّى ذلك في نظر كوندراتيف (Kondratiev, 2019) إلا من خلال اكتساب معرفة كبيرة بأساسيات القانون و الثقافة القانونية التي تسمح بانتقاء المصطلح الأنسب ضمن جملة من الخيارات الممكنة، بالإضافة إلى كونها العنصر الأساسي الذي يضمن الجودة كما أكد على هذه الفكرة كل من كوليس والقناعي (Collins, 2008 ; Al Qinai, 2000).

3.9 الإيجاز (Concision):

يؤكد جيمار في نفس المصدر أعلاه على أن الإيجاز والدقة هما من أهم مميزات المصطلح القانوني لذا بات من الضروري العمل على تحقيق الجودة المنشودة في الوثائق القانونية المختلفة من خلال مراعاة النقاط السالفة الذكر أثناء نقله، لأنه مهما اختلفت التقنيات المستعملة يبقى تماسك النص المتخصّص متوقفاً على المصطلح كما تتوقّف الترجمة الموقّعة على مدى الامام بمفهوم المصطلح القانوني.

10. أمثلة عن تحرّي الجودة في ترجمة بعض المصطلحات القانونية:

تجسيدا لما ذكر أعلاه، اخترنا بعض المصطلحات المتعلقة بأنواع الشركات البريطانية من قانون الشركات البريطاني 2006، وهي كالآتي:

- Public Limited Company (PLC): الشركة العامة المحدودة

بعد الرجوع إلى القانون المذكور أعلاه و المتعلق بتسميات و أنواع الشركات البريطانية اتضح أن مفردة public لا تعني عمومية كما هو الحال في القانون التجاري الجزائري المحدد لأنواع الشركات المميز بين شركة عمومية تابعة للدولة و شركة خاصة بالقطاع الخاص، و إنما ترتبط وفقا للنظام القانوني البريطاني بالموارد المالية الضخمة و قيمة احتياطاتها التي تحدّد من خلالها مسؤولية الشركة، و عليه تم اختيار عامة بدلا من عمومية في هذا المكافئ الدلالي لنقل المفهوم القانوني للمصطلح إلى اللغة العربية بدقة متناهية بالاعتماد على التحليل اللغوي و القانوني من أجل رفع اللبس والغموض أمام متلقّي الترجمة.

- Private Limited Company by Guaranty: الشركة المحدودة بالضمان

يتبين من خلال الاطلاع على نفس المصدر المشار إليه أعلاه أن هذا النوع من الشركات عبارة عن شركة غير ربحية تقدم خدمات معينة للجمهور، لديها أعضاء دون أن يكون لها رأسمال، تسيّرهما قواعد وأحكام تملي عليها مناطق عملها و تجعل قوانينها الأساسية تختلف عن القوانين الأساسية للشركات التجارية. ويندرج تحت هذا النوع الجمعيات الخيرية والنوادي والمدارس والكنائس إلخ، في حين القانون الجزائري لا يصنّف هذا النوع من المؤسسات ضمن أنواع الشركات، لذا بات من الضروري استيعاب كل هذه الفوارق بين المفهوم القانوني البريطاني و العربي لتوحي الدقة و الوضوح من خلال المقارنة بينهما. وفي غياب المكافئ المطلق تم تبني المكافئ الدلالي لأن الضمان في هذا المنحى يشير إلى القيود الذاتية التي تفرض عليها لضمان إنفاق المانحين وفقا لرغباتهم.

- Private Company Limited by Shares: الشركة الخاصة المحدودة بالأسهم

بالاستناد إلى القانون المذكور أعلاه استنتجنا أن هذه الشركة ربحية لها رأسمال، تحدّد مسؤوليتها على أساس المبالغ التي يدفعها مساهميها، و يمكن أن يكون لها مساهم واحد أو أكثر، لذا يكون من الأنسب عدم ترجمتها بشركة ذات أسهم نظرا لعدم توافق المصطلحين في مسائل جوهرية، كون هذا النوع من الشركات يعرفها القانون التجاري الجزائري في المادة 592 منه على أنها "الشركة التي يقسم رأسمالها إلى حصص و تتكون من شركاء يتحملون الخسائر بقدر حصتهم ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة"، فمن خلال التأكيد على عدد الشركاء الذي يجب أن لا يقل على سبعة نفهم بان هذا النوع من الشركات ينتمي إلى كبريات الشركات بامتياز، و في هذا السياق يكون المكافئ الوظيفي الأقرب لها هو Private limited company by guaranty.

11. خاتمة:

حاولنا في دراستنا هذه إبراز أهمية المصطلح القانوني في ضمان الجودة في ترجمة الوثائق القانونية المختلفة، باعتباره العنصر الجوهري الذي يضفي طابع التخصص على النص القانوني. وفي هذا الاتجاه قمنا بتوضيح السبل الكفيلة التي تساعدنا على تحقيق مطلب الجودة عبر هذا المؤشر من خلال اللجوء إلى المقارنة اللغوية و القانونية للمصطلح في اللغة المنقول منها والمنقول إليها، ضمن نظامين قانونيين مختلفين عبر قناة القانون المقارن من أجل التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما فيما يخص المفهوم القانوني. ولتتمكن من تحديد درجة التكافؤ بين المصطلحين لتوحي الدقة والوضوح وكذا الملاءمة الوظيفية في حالة غياب المكافئ المطلق وخير مثال يوضح ذلك الشركة ذات الأسهم التي يكافئها Public Limited Company وإن كانت تسميتها تتشابه لغويا مع Private Company Limited By Shares، فكلما كانت عملية نقل المفهوم القانوني إلى اللغة المنقول إليها تعتمد على الدقة و الوضوح من أجل تحقيق الملاءمة و عنصر الإيجاز، يكون المصطلح القانوني قد استوفى الشروط المنصوص عليها ليكون مؤشرا رئيسيا على الجودة في الترجمة القانونية من خلال المحافظة على تماسك النص القانوني المترجم وتحقيق اليقين القانوني.

وعلى العموم يتعين على المترجم لتحقيق الجودة في ترجمة الوثائق القانونية معرفة خصائص اللغة القانونية والاطلاع على مبادئ القانون ومختلف النظم القانونية والمفاهيم الثقافية المتصلة به من خلال ممارسة القانون المقارن، بالإضافة إلى التحلي بروح البحث والتحري والاستقصاء العلمي من خلال مساهمة الدراسات الترجمة القانونية ومحاولة الإلمام بعلم المصطلح وقواعده واللجوء إلى الوسائل المساعدة على ذلك على غرار بنوك المصطلحات القانونية الآلية.

12. المراجع:

- بوعناني، أ. (2016). *استراتيجية التكافؤ في الترجمة القانونية، ترجمة القانون التجاري*. جامعة وهران.
- بوطرافية، ل. (2008). *البعد الثقافي في الترجمة القانونية، قانون الأسرة الجزائري أنموذجا*. جامعة وهران.
- حليمي، ص. أ. (2013). خصائص المصطلحات القانونية العربية والإنجليزية في الوثائق الدولية، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*.
- شاوش، ح. (2017). *مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة ل.م.د. جامعة قلمة*.
- Altarabin, M. (2018). Translating English legal lexical features into Arabic: Challenges and possibilities. *Arab World English Journal for Translation & Literary Studies*, 2. doi: <http://dx.doi.org/10.24093/awejtls/vol2no2.14>.
- Black's law dictionary (4th ed. Revi.). (1968). St. Paul Minn West Publishing Co.
- Cao, D. (2007). *Translating law*. Tronto: Multilingual matters ltd.
- Crystal, D., & Davy, D. (2013). *Investigating English style*. Routledge.
- David, N. (2004). *Australian Journal of Legal Philosophy*.
- De Cruz, P. (1999). *Comparative law in a changing world* (2nd ed.). London: Cavendish publishing.
- De Groot, G.-R. & Laer, C. J.P. van. (2006). The dubious quality of legal dictionaries. *International Journal of Legal Information*, 34(1). Retrieved from <http://scholarship.law.cornell.edu/ijli/vol34/iss1/6>.
- De Groot, G.-R. (1987). The point of a comparative lawyer. *Les Cahiers de Droit*, 28(4), 793-812.
- El-Farahaty, H. (2015). *Arabic-English-Arabic legal translation* (1st ed.). New York: Routledge.
- Gémar, J.-C. (1979). La traduction juridique et son enseignement : aspects théoriques et pratiques. *Meta journal des traducteurs*, 24(1), 35-53.
- Gémar, J.-C. (1994). Le discours du législateur et le langage du droit. Rédaction, style et texte juridiques. *Revue générale de droit*, 25(2), 327-345. Repérer de <https://doi.org/10.7202/1056338ar>.
- Gémar, J.-C. (2015). De la Traduction juridique à la jurilinguistique. *Revue Meta*, 3, 476-493.
- Gémar, J.-C. (2018). L'analyse comparée en traduction juridique, ses enjeux, sa nécessité. *Revue internationale de sémiotique juridique*, 31(1-2), 957-975.

- Gémar, J.-C. (2019). L'analyse jurilinguistique en traduction, Exercice de droit comparé. Traduire la lettre 'l'Esprit des Lois' ? Le cas du Code Napoléon. *Comparative Linguistics*, 37.
- Khalfoune T. (2005). Le Habous, le domaine public et le trust. *Revue internationale de droit comparé*. 57(2), 441-470. doi: <https://doi.org/10.3406/ridc.2005.19355>
- Kondratiev. (2019). *Problem of diversity in semantic*. Volume of Legal Terms and their Equivalents in Russian and English Languages. 02-27.
- Sarcevic, S. (1988). *Terminological incongruency in legal dictionaries for translation*. The third EURALEX International congress (pp. 439-446).
- Sarcevic, S. (1997). *New approach to legal translation*. London: Kluwer Law International.